



# جريمة الحمل القسري للايزيديات المشاكل والحلول

الباحث

مهدي ميكائيل بوطي

ماجستير جغرافيا سياسية

وزارة الداخلية-اقليم كردستان

أ.م.د. محمد حسين محمد

كلية الحقوق- جامعة الموصل

## المستخلص

يعد الحمل القسري من ابرز الجرائم واكثرها خطورة في النزاعات المسلحة والتي يستهدف من خلالها الجناة التغيير العقائدي لفئة من المجتمع بشكل ممنهج ومنظم وهي جريمة عاصرت مختلف الازمان الغابرة ولا زالت حاضرة وبقوة الى يومنا هذا ولعل خير مثال على هذه الجريمة في الوقت الحاضر وما عانتها النساء الايزيديات على يد عصابات داعش الارهابية، وهذه الجريمة تختلف عن الاغتصاب وهتك العرض والفعل المخل بالحياء من حيث ركنها المادي والمعنوي وقد خلا قانون العقوبات العراقي والقوانين المكملة له من تنظيمها على الرغم من خطورتها وآثارها الاجتماعية والقانونية والجيوسياسية غير ان قانون المحكمة الجنائية نص عليها بوصفها جريمة ضد الانسانية وهي بهذا الوصف اعم واشمل من جرائم الابادة الجماعية، لان الأذى الجسدي والنفسي الذي تحدثه هذه الجريمة يختلف كمياً ونوعاً عن ذلك الذي يتسبب به العنف الجنسي لوحده، حيث يعتبر اجبار النساء على حمل اطفال بغية التغيير العقائدي لفئة معينة من النساء في مجتمع كالذي حصل من النساء الايزيديات في مجتمعنا العراقي تعذيباً في اشد صورته، وعلى هذا تستحق هذه الجريمة الخطيرة محاكمة وعقوبة منفصلة عن غيرها من الاوصاف وقد كشفت الممارسات الارهابية لعناصر داعش عن العدد الهائل والمرعب لهذا النوع من الجرائم وارتباطه بمنهجية فكرية وعقائدية لذا كان حرياً بالمشرع الجنائي المبادرة الى تجريم هذا النوع من الجرائم لما له من آثار كارثية وذلك من خلال تعديل التشريع القائم او الانضمام لمعاهدة روما التي اسفرت عن قانون المحكمة الجنائية الدولية حتى لا يفلت الجناة من العقاب

الكلمات الافتتاحية: الحمل القسري- الايزيديات- جرائم ضد الانسانية- جرائم الابادة الجماعية.



## المقدمة:

اولاً: مدخل تعريفى بالموضوع:

كشفت الممارسات الممنهجة لجرمة الحمل القسري من قبل التنظيم الارهابي الداعشي على نساء المكون اليزيدي الذي يمثل مكوناً مهماً من مكونات الشعب العراقي عن العدد الهائل والمخيف لهذا النوع من الجرائم كما كشفت لنا هذه الجريمة الارتكاب الممنهج لها لارتباطها بالمفاهيم العقائدية لهذه الجماعات الارهابية والتي استباحت لنفسها هذه الجريمة الشنيعة بدوافع دينية وعلى نطاق واسع وضمن رقعة جيوسياسية مهمة للغاية يمثل هذا المكون غالبية سكانها وقد نتج عن هذا الجرم مشكلات جسيمة علاج اثارها في بعض محاوره يمثل مسائل عقيمة الحلول وخصوصاً ان هذه الجريمة ارتكبت من هذه الجماعات الظلامية بدوافع دينية وفكرية بقصد التأثير على هذا التكوين العرقي لهذا المكون ومحاولة محوه وازالته وازالة معتقده وعرقه بالاضافة الى التغيير الديموغرافي للمنطقة التي يتواجد بها هذا المكون لاغراض جيوسياسية بعيدة المدى ونظراً لخطورة هذه الجريمة وما ينتج عنها من آثار فقد صنفها المشرع الجنائي الدولي ضمن الجرائم ضد الانسانية وجعل اختصاصها معقود للمحكمة الجنائية الدولية بشروط.

ثانياً: اهمية الموضوع:

تتجلى اهمية دراسة جريمة الحمل القسري بوصفها احدي جرائم الابادة الجماعية كما ان هذه الجريمة تعد الاخطر من بين جرائم الابادة نظراً لآثارها المدمرة من مختلف النواحي وتأثيرها على السلم المجتمعي بل وحتى الاقليمي والدولي، نظراً لآثارها الجيوسياسية على المدى البعيد.

ثالثاً: اسباب اختيار الموضوع:

لعل ما احده تنظيم داعش الارهابي من جرائم ضد الانسانية وجرائم ابادة جماعية على المكون اليزيدي الذي يمثل احد المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي وما نتج عن هذه الجرائم من اثار تقف التشريعات احياناً عن ايجاد الحلول لها كان هو السبب الاقوى لاختيار هذا الموضوع وتنصب الدراسة عليه، وتسلط الضوء على الاشكالات القانونية ومحاولة ايجاد الحلول لها، حيث ان هذه الاثار لها من الاثار السلبية على المدى البعيد لا يمكن للمجتمع تحملها، لذلك جاءت هذه الدراسة محاولة للمساهمة في ايجاد الحلول القانونية لازالة هذه الاثار او على اقل تقدير الحد منها.

رابعاً: مشكلة البحث:

تمثل المشكلة الرئيسية التي يمكن ان تثار عند الولوج في هذه الجريمة دوافعاً واحكاماً في الاثار المترتبة عليها والتي يقف في مقدمتها الاثار القانونية لهذه الجريمة وخصوصاً الاطفال ثمرة عملية الحمل القسري وكذلك الاثار الاجتماعية وما تعانیه الضحية داخل المجتمع واسرتها بالاضافة الى الاثار الجيوسياسية المتمثلة بالتغيير الديموغرافي.

خامساً: تساؤلات البحث:

تتمثل التساؤلات التي يمكن ان تطرح عند بحث هذا الموضوع في:

هل يمكن تطبيق احكام جريمة الاغتصاب الواردة في قانون العقوبات العراقي على هذه الجريمة؟.

اذا لم يكن بالامكان ذلك هل يمكن تطبيق احكام القانون الجنائي الدولي واخضاع الجاني للمحكمة الجنائية الدولية؟.

هل يمكن تسليم الجاني للمحكمة الجنائية الدولية والعراق لم ينظم الى اتفاقية روما الخاصة بانشاء النظام الاساسي

للمحكمة الجنائية الدولية؟.

هل يمكن اعتبار هذه الجريمة من جرائم الاختصاص العالمي؟.



كيف يمكن إيجاد الحلول القانونية لإزالة الآثار الكارثية لهذه الجريمة على مختلف الأصعدة وإعادة بناء الثقة والتعايش السلمي المجتمعي بين المكونات من جديد؟.  
سادساً: نطاق البحث:

سوف يقتصر نطاق الدراسة على جريمة الحمل القسري لما تمثله هذه الصورة من صور الإبادة الجماعية من أهمية كونها تنصب على مكون معين وبطريقة منهجية واسعة النطاق، هذا من جانب بالإضافة الى ان هذا النطاق سوف ينحصر بالقواعد الموضوعية الخاصة بهذه الجريمة دون الاحكام الاجرائية.  
سابعاً: منهجية البحث:

سوف نعتد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك من خلال استقراء النصوص التجريبية التي وردت هذه الجريمة فيها في نصوص قانون العقوبات والنصوص التجريبية الواردة في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومحاولة الوصول من خلالها الى الحلول القانونية لهذه الجريمة، او اقتراح نصوص لهذه المعالجة في حالة وجود قصور تشريعي.

ثامناً: خطة البحث:

سوف تكون خطة البحث لدراسة هذا الموضوع كالآتي:

المطلب الاول: ماهية جريمة الحمل القسري.

الفرع الاول: تعريف الجريمة وتأصيلها التاريخي.

الفرع الثاني: ذاتية الجريمة.

الفرع الثالث: خصائص الجريمة.

المطلب الثاني: احكام التجريم والعقاب للحمل القسري.

الفرع الاول: المصلحة المعتبرة في التجريم.

الفرع الثاني: اركان الجريمة.

الفرع الثالث: عقوبة الجريمة.

المطلب الثالث: المشكلات والحلول.

الفرع الاول: المشكلات القانونية.

الفرع الثاني: المشكلات الاجتماعية.

الفرع الثالث: المشكلات الجيوسياسية.

## المطلب الاول

### ماهية جريمة الحمل القسري

إن ممارسة العلاقة الجنسية المشروعة المؤسسة برابط الزواج الغاية منها استمرار النسل البشري والحفاظ على بقائه وديمومته وذلك من خلال الانجاب الذي يعد حقاً مشروعاً للأبناء محاطاً بنطاق الحرية في اختيار الانجاب ويحدد ارادته او عدمه، إلا ان نطاق هذه الحرية قد يمس وينتهك بالتدخل من قبل الغير في إكراه المرأة على الانجاب وهذا الامر يعد فعلاً غير مشروع، والأخطر منه اذا كان هذا الفعل ممنهجاً و ضد طائفة او قومية او فئة من الناس.





كالاجبار على التخريب او الحمل او الاجبار على الرضاة، او استخدام وسائل منع الحمل او الاجهاض لانه لم يتم تجريمها انذاك().

## الفرع الثاني ذاتية جريمة الحمل القسري

تعد الافعال التي تمثل اعتداءً على العرض من الافعال الحاطة من كرامة الانسان وأدميته تجاه نفسه ومشاعره اولاً وتجاه المجتمع الذي يمثل جزءاً منه ثانياً، اذ إن المجتمع السليم هو المجتمع الذي تصان فيه حرمان واعراض الناس من أي اعتداء على الاخلاق والآداب العامة لافرادهم ولا تقتصر هذه الافعال الجرمية على جريمة الحمل القسري بل تتعداه الى الاغتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح العلني، على هذا الاساس يقتضي الامر بيان اوجه التشابه والاختلاف بين الحمل القسري وغيره من هذه الجرائم.

وبخصوص وجه التشابه بين جريمة الحمل القسري والاغتصاب نرى ان كل منهما يقوم بذات السلوك المادي وهو الايلاج غير الشرعي لعضو التذكير في المكان المعد له في جسم الانثى دون مساهمة ارادية منها بقطع النظر عن كونها متزوجة أم لا، تمتهن مهنة الدعارة أم لا طالما لا توجد اباحة شرعية وقانونية لهذا الفعل، إلا ان وجه الفرق بينهما يكمن في أمرين مهمين اولهما يتعلق بالمصلحة المحمية في كل منهما، فحيث ان المصلحة المحمية في جريمة الاغتصاب تكمن في الحرية الجنسية التي كفلها المشرع بوصفها حق خالص للمجنى عليها تمارسها بكل حرية ما دامت قد اكملت الثانية عشر من عمرها وبالتالي أي اعتداء على هذه الحرية من خلال اجبارها على الممارسة الجنسية دون ارادتها فان هذا الفعل يمثل انتهاكاً لهذه الحرية الجنسية المكفولة قانوناً، بينما تمثل المصلحة المعتبرة في جريمة الحمل القسري الحرية في الانجاب، فحق الانجاب ايضاً مكفول ولا يمكن لرجل اكره امرأه بشكل قسري على ان تحمل منه فان فعل ذلك فانه يكون قد اعتدى على حريتها في الانجاب، هذا من جانب ومن جانب آخر فان الاغتصاب عادة ما يكون بشكل فردي غير منظم وليس الهدف منه الانجاب لتغيير تكوين معين او فئة من الناس بشكل جماعي ومنظم نحو دين معين على العكس من جريمة الحمل القسري التي تكون بشكل ممنهج لتحقيق غرض معين مقصود وبشكل جماعي يستهدف فئة معينة من الناس للتغيير العقائدي كما حدث للنساء الايزيديات آبان احتلال داعش الارهابي لأجزاء من العراق().

كما يختلف الحمل القسري عن هتك العرض الذي تقتصر ماديته المكونة للسلوك الاجرامي لهذه الجريمة على فعل الغرض منه الاخلال بحياء المتلقي ودون رغبته لينال من حريته الجنسية المصونة ولا يقع هتك العرض إلا بفعل او سلوك مادي يتمثل بالاحتكاك المباشر بالمجنى عليه بقطع النظر عن كونه انثى ام ذكر كما يقع فعل هتك العرض حتى دون المساس بعورة المجنى علي كأن يقوم الجاني بكشف عورة المجنى عليه دون المساس بها او قد يقع الفعل بحالة معكوسة كان يقوم الجاني بالمساح بعورة المجنى عليه دون كشفها والعورة هي أي جزء من اجزاء الجسم التي يحرض الفرد على صونها وحجبها عن الانظار، هذا كله بخلاف جريمة الحمل القسري التي لا تقع إلا على انثى والتي لا يتحقق الركن المادي فيها إلا بالايلاج كلاً او جزءاً وان يحصل الفعل بشكل جماعي على فئة محددة من الناس تستهدف الحمل القسري لغرض التغيير العقائدي الذي يحملوه، ورغم هذا الاختلاف الجذري إلا ان وعاء الجرائم الاخلاقية والآداب تحتويهم().

أما الفعل الفاضح فهو كل فعل او قول او اشارة ترتكب ضد المجنى عليه بقصد الشهوة والعمل على تغيير وانكسار



وانقباض النفس للمتلقى على غير هواه لخدش حياؤه لمعنى أن الفعل الذي يمثل الركن المادي لجريمة الفعل الفاضح ينال من حق المجنى عليه بالحياء وكذلك يعتدي على حرمة الجنسية، غير ان هذا الفعل لا يصل الى حد الاتصال المباشر بالمجنى عليه فهو يتحقق بغير ذلك كالتعبير عن المعاكسات او السباب او حركات اليد او كشف عورة الفاعل للمجنى عليه او اجباره على مشاهدة فعل جنسي او لقطات اباحية في وسائل اعلامية او النظر بشهوة او الاتيان بحركات في الوجه تعطي تلميحات جنسية().

وكل ما سبق يمثل سلوكاً تقوم به جريمة الفعل الفاضح مع اشتراط علنية السلوك أي يكون متاحاً للرؤيا لغير الطرفين من العامة، حتى وان لم تتم الرؤيا تكفي ان تكون متاحة ولا يشترط عدم رضا المجنى عليه فالفعل الفاضح يمكن ان يتم حتى ولو بموافقة المجنى عليه.

من هنا يتضح لنا وجه الاختلاف بين جريمة الحمل القسري وجريمة الفعل الفاضح العلني، فجريمة الحمل السري لا تقع إلا بالاتصال الجنسي المباشر دون مساهمة ارادية من المجنى عليه بالاضافة إلى ان هذه الجريمة تقع على حرية الانجاب بشكل منهج وجماعي ضد فئة عقائدية بقصد تغيير هذه العقيدة كما ذكرنا سابقاً.

## الفرع الثالث

### خصائص جريمة الحمل القسري

تتميز جريمة الحمل القسري بعدد من الخصائص، يمكن ان نحددها بالآتي:

اولاً: الطبيعة الدولية لجريمة الحمل القسري:

تعد جريمة الحمل القسري من الجرائم الموسومة بالجرائم الدولية والتي عانت منها المجتمعات أو فئات منها بقصد تغيير معتقدات هذه الفئة، الأمر الذي فرض تعاون الدول كافة لأجل تحرير الانسانية من شرورها، ولذلك اصبحت جريمة الحمل القسري اليوم جزءاً لا يتجزأ من القانون الجنائي الدولي.

وقد أرست الاتفاقيات ومنها اتفاقية روما التي أسست للمحكمة الجنائية الدولية مبادئ واحكام قانونية ملزمة لكافة الدول بصرف النظر عن تمتعها بوصف الطرف في الاتفاقية أو افتقارها اليه، فهي مبادئ واحكام معترف بها من الامم المتحدة تستهدف تحقيق غايات انسانية وحضارية تتمثل في حماية المكونات البشرية().

وعندما نقول بأن جريمة الحمل القسري هي جريمة دولية بطبيعتها فهذا يعني ان المسؤولية المترتبة عليها هي مسؤولية مزدوجة تقع تبعها على الدولة من جهة وعلى الاشخاص الطبيعيين مرتكبها من جهة اخرى.

كما انها تختلف بما جاء بلائحة محكمة نورمبرغ حول جرائم ضد الانسانية فهذه الجريمة تعد مؤتمة في حالة ما إذا ارتكبت تبعاً لجريمة ضد السلام أو لجريمة حرب أو كانت ذات صلة بها.

ووفقاً للاتفاقيات الدولية حول منع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها فان جريمة الحمل القسري الواقعة من دول ضد فئة من رعاياها وبشكل منهج وجماعي بهدف تغيير عقائدهم لم تعد مسألة داخلية تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي المطلق لكل دولة، وانما اصبحت مسألة دولية تتحمل الدولة تبعة المسؤولية عنها امام المجتمع الدولي.

كما اعتبر النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة الحمل القسري جريمة دولية فلا يشترط ان تقع هذه الجريمة من اشخاص ينتمون الى دولة اخرى على مواطني ذات الدولة لانها من الممكن كما قلنا ان تقع من سلطات الدولة ذاتها على جماعات قومية او عرقية ممن ينظر اليها انها غير مشروعة أي غير منسجمة مع توجهات السلطات الحاكمة وخصوصاً من الجانب العقائدي()، والحقيقة ان وصف جريمة الحمل القسري بالجريمة الدولية مستمد من



طبيعة المصلحة المعتدي عليها، ألا وهو الحق في الانجاب الذي يمثل هدفاً أساسياً للنظام القانوني الدولي فهو قيمة عليا تحرص عليه القوانين الوطنية والدولية ولا يجوز التمييز بين البشر فيه بسبب الدين أو العنصر أو اللون أو الاصل. ثانياً: جريمة الحمل القسري ليست جريمة سياسية:

يحظى المجرمون السياسيون في مختلف دول العالم بمعاملة خاصة تختلف عن معاملة المجرمين العاديين، حيث نلاحظ في غالبية التشريعات الجنائية ان الجريمة السياسية تختلف عن الجريمة العادية من حيث وجود احكام خاصة تتعلق بمعاملة المجرم السياسي من حيث تخفيف العقوبات المقررة عليه او الغاء عقوبة الاعدام اذا كانت الجريمة سياسية. ومن هذا المنطلق فان الجريمة السياسية تختلف عن الجريمة الدولية، فالخيرة تنطوي على المساس بالمصلحة الدولية المحمية جنائياً بموجب القانون الجنائي الدولي، اما الجريمة السياسية فلا تمس النظام العام الدولي، كذلك يلاحظ ان مقترفي الجريمة الدولية ومنها جريمة الحمل القسري ونظراً لجسامتها وخطورتها فانه لا يمنع تسليم المجرم الدولي، بخلاف الحال بالنسبة للجرائم السياسية، حيث يقضي العرف الدولي بعدم جواز تسليم المجرم السياسي وقد اكدت المادة السابعة من اتفاقية الامم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية لسنة ١٩٤٨، ان جريمة الحمل القسري لا تعتبر من الجرائم السياسية فيما يتعلق بتسليم المجرمين، وهذا ما استقرت عليه ايضاً الانظمة الاساسية للمحاكم الجنائية الدولية، واخرها النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة الذي نص على عدم افلات من تتم ادانتهم بجريمة الإبادة الجماعية ومن ضمنها جريمة الحمل القسري بدعوى انها ذات طابع سياسي، والسبب في استبعاد هذه الجريمة من نطاق الجرائم السياسية هو الحيلولة دون افلاتهم من العقاب()، في حين يرى البعض ان جريمة الإبادة الجماعية بصورها المختلفة تعد من الجرائم السياسية إلا انها مستثناة من قاعدة عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين ومن ثم فانه يجوز التسليم فيها(). ونحن نتفق مع ما ذهب اليه الاتجاه الاول ولا نؤيد الاتجاه الاخير بوصفه يمثل فرصة لهروب الجناة تحت عباءة السياسة.

### ثالثاً: الجاني في جريمة الحمل القسري مسؤول جنائياً حسب قواعد القانون الدولي:

تنص المادة الرابعة من اتفاقية الامم المتحدة في شأن منع الإبادة الجماعية المعاقب عليها على انه «يعاقب كل من يرتكب جريمة إبادة سواء كان الجاني من الحكام أو الموظفين الافراد العاديين»، وقد اوضحت النظم الاساسية للمحاكم الجنائية الدولية واخرها النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة ان من يرتكب جريمة الإبادة الجماعية والتي من صورها جريمة الحمل القسري هم الاشخاص الطبيعيين وانه يحال الى المحكمة الشخص الطبيعي ايأ كان مساهمته في ارتكاب جريمة الحمل القسري فيقدم للمحاكمة فاعل الجريمة التي ارتكبتها فعلاً ومن أمر بارتكابها، وكذلك من ساعدة بأي طريقة أو شجع على التخطيط أو الاعداد أو التنفيذ على ارتكابها فكلل هؤلاء يسألون بصفة شخصية عن جريمة الحمل القسري وعلى انفراد عن هذه الجريمة، ولا يعفى احدهم من المسؤولية الجنائية ايأ كانت صفته الرسمية سواء كان رئيساً للدولة أو للحكومة أو قائداً عسكرياً أم موظفاً كبيراً، كما لا تعتبر هذه الصفة الرسمية من اسباب تخفيف العقوبة.

وتقوم قاعدة المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن جميع صور الإبادة الجماعية ومنها الحمل القسري على قاعدة المساواة في المسؤولية فلا حصانات سواء أكانت طبقاً للقانون الداخلي أو القانون الدولي().



رابعاً: الاختصاص الجنائي العالمي:

نصت اتفاقية منع الإبادة الجماعية بجميع صورها والتي من ضمنها الحمل القسري في المادة الخامسة منها على ضرورة التزام الدول اطراف الاتفاقية باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لتطبيق احكام هذه الاتفاقية وبصفة خاصة ان ينص في تشريعاتها على العقوبات الجنائية الكفيلة بمعاقبة كل من يرتكب جريمة ابادة بصورها المختلفة ومنها الحمل القسري ولعل ما دفع واضعوا الاتفاقية إلى الزام الدول الاطراف فيها إلى سن التشريعات اللازمة لتحقيق المبادئ السامية لتلك الاتفاقية مرجعه ان العديد من الدول لم تضمن تشريعاتها الوطنية شيئاً عن صور الإبادة الجماعية او العقاب عليها.

أما المادة (٢١) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة فان الاولوية في التطبيق تكون وفقاً للترتيب الذي نص عليه في نظام المحكمة الذي يتضمن مصادر القانون الدولي الاخرى وهي المعاهدات الواجبة التطبيق، ثم مبادئ القانون الدولي وقواعده بما في ذلك القواعد المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة ثم المبادئ العامة للقانون التي تستخلصها المحكمة من القوانين الوطنية للنظم القانونية في العالم، بما في ذلك وحسبما يكون مناسباً القوانين الوطنية للدول التي من عاداتها ان تمارس ولايتها على الجريمة بشرط ان لا تتعارض هذه المبادئ مع النظام الاساسي للمحكمة ولا مع القانون الدولي ولا مع القواعد والمعايير المعترف بها دولياً.

ووفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية فان القضاء الجنائي الوطني تكون له دائماً الاولوية على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ولكن المحكمة تمارس اختصاصها حسب نص المادة (١٧) من النظام الاساسي لها في حالتين، اولهما: عندما ينهار النظام القضائي الوطني ويتحقق ذلك في حالة دولة لم يُعد بها نظام قضائي نتيجة للحروب التي دمرتها واضعفت مؤسساتها الوطنية ومن بينها مؤسسة القضاء، وثانيهما: عندما يعجز القضاء الوطني عن النهوض بالتزاماته الوطنية بالتحقيق والمحاكمة بالنسبة للاشخاص الذين يرتكبون الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة او بمعاقبتهم ومن هؤلاء، اولئك الجناة الذين ادينوا بارتكاب جريمة الحمل القسري().

## المطلب الثاني

### احكام التجريم والعقاب في الحمل القسري

تعد جريمة الحمل القسري من الجرائم ذات الطابع الدولي خصوصاً في ظل غياب تشريعي لها في القواعد العامة لقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ النافذ المعدل والقوانين العقابية المكملة له، بل قد خلت منها كذلك الكثير من التشريعات العقابية ومنها التشريعات العقابية العربية وطالما ان هذا الفعل أخذ وصفه في التشريع الجنائي الدولي كجريمة ضد الانسانية وجريمة ابادة جماعية فلا بد من بيان احكامه لبيان مدى تطابق الفعل غير المشروع الذي قامت به العصابات الارهابية ضد نساء مكون اساسي من مكونات الشعب العراقي ألا وهو المكون الايزيدي، وحيث انه اخذ الوصف الجرمي فلا بد من بيان احكام التجريم له من حيث الاركان التي يقوم عليها هذا الفعل وصور هذه الافعال المكونة للركن المادي وكذلك بيان الركن المعنوي لفاعله من علم وارادة ثم بعد ذلك الذهاب لبيان احكام العقاب على هذا الفعل في ظل النظم الجنائية للمحاكم الدولية واخرها النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية مع القاء نظرة على امكانية خضوع فاعله للعقاب بموجب احكام ونصوص القوانين الداخلية إذا كان بالامكان اللجوء اليها لعدم وجود نص مباشر في قانون العقوبات يمكن تطبيقه هذا اذا كان بالامكان ذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ذلك المبدأ الذي استقر في ضمائر وعقول المشرعين للقوانين الجنائية بناءً





على ما تقدم سوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع مستقلة نتناول في الاول المصلحة المعتبرة في هذه الجريمة اما الثاني فسنخصصه لبيان اركانها اما الثالث والاخير سنخصصه لبيان عقوباتها وكما يأتي:

## الفرع الاول

### المصلحة المعتبرة في تجريم الحمل القسري

لقد عد المشرع الجنائي الدولي العنف الانجابي صورة او نمط يدخل في دائرة العنف الجنسي ولكنه ذات طابع فريد لانه ينتهك الاستقلالية التناسلية للأفراد، اذ يكون الدافع منه الاعتقاد بان القدرة الانجابية للناس هي مورد يجب تسليحه وتوجيهه لأغراض سياسية فينظر لهم انهم مجرد مولدين للناس وليس حاملي تطلعات وكرامة وحقوق انسانية، وبذلك ارتكب ضد فئات او مجاميع من الناس يعتقد الجاني انهم اقل شأنًا من الاخرين او ليسوا بشراً يتمتعون بالحقوق الانسانية، وهذه النظرة توجه عادة نحو النساء بعض الاجناس المهمشة على انهم اكثر قابلية للاستغناء عنهم لذلك فان المصلحة المعتبرة في هذه الجريمة تبدو في الدوافع الانجابية الممنهجة والتي تحصل على نطاق واسع الغرض منها الوصول الى تغيير التركيبة السكانية لطائفة او اثنية او عرق معين، على هذا الاساس اعتبرت جريمة الحمل القسري من ضمن صور جرائم الإبادة الجماعية، وبالرغم من ان مصطلح العنف الجنسي هو مصطلح شامل يدخل بمحتواه عدة صور منها الحمل القسري وما يمثله هذا الفعل الجرمي من ضرر بالمصلحة النفسية للضحية وكذلك العواقب الانجابية له لان ضحايا الحمل القسري يعانون من صدمات نفسية بسبب الاغتصاب والحمل لدرجة انهن لا يستطعن الزواج وانجاب اطفال بشكل طبيعي مستقبلاً، اضافة الى المعاناة من اضرار جسيمة تنعكس سلباً على صحتهم، هذا علاوة على الاضرار الاجتماعية().

هذا ويمكن القول ان المصلحة المعتبرة في تجريم الحمل القسري تدور بين الاخصاب القسري والامومة القسرية بمعنى ان هناك اكثر من مصلحة تبرر تجريم المشرع الجنائي لهذه الجريمة، وتحدث هذه الجريمة عادة في ظل السياسات المستهدفة للتغيير الديني والعنقي الطائفي إذ ان المراد من الحمل القسري اوسع نطاقاً من الإبادة الجماعية لان الجاني لا يحتاج إلى نية تدمير المجموعة كلياً أو جزئياً وانما يكفيه التأثير على التكوين العنقي أو الاثني أو الديني للسكان، وهذا ما حدث مع المختطفات الايزيديات إبان سيطرة عصابات داعش الارهابية على اجزاء واسعة من العراق ومنها مدينة شنكال حيث اختطفوا المئات من النساء الايزيديات واجبرت على الحمل والولادة لانجاب اطفال مسلمين وبشكل ممنهج وواسع النطاق، حيث قتل الرجال واجبروا النساء على الحمل بأجنة مسلمين نتيجة الاغتصاب. وبذلك يتضح ان المصلحة المعتبرة في تجريم الحمل القسري تتبلور في عدة مصالح، رأى المشرع الجنائي ان هذه المصالح جديرة بالحماية فمنها ما تعلق بالحرية الجنسية ومنها ما تعلق بحرية الامومة والاخصاب والانجاب ومنها ما تعلق بحق الاعتقاد، وفي ظل هذه المصالح يمثل الاعتداء عليها ما يطلق عليه بجريمة الحمل القسري في ظل سياسة التطهير العنقي التي تستهدف مجموعة او فئة من السكان المدنيين وعلى نطاق واسع وممنهج ومنظم بهدف تغيير التركيبة الديمغرافية لهم كما حصل مع المكون الايزيدي.

## الفرع الثاني

### أركان جريمة الحمل القسري

تتحقق جريمة الحمل القسري بتوافر ركنين، أحدهما يمثل ماديات الجريمة ويطلق عليه بالركن المادي، اما الاخر فهو يجسد العلاقة النفسية القائمة بين مرتكب السلوك المجرم وبين دواخله.



فيما يخص الركن المادي فيتحقق في جريمة الحمل القسري بالاغتصاب على اعتبار ان هذا الحمل لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال ارتكاب الجاني للركن المادي المكون لفعل الاغتصاب الذي ينتج عنه هذا الحمل، ومعروف ان الركن المادي في الاغتصاب يتحقق «باتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها»، أو هو «الاتصال الجنسي بامرأة دون مساهمة ارادية من جانبها»، كما عرف بانه «الوقاع غير المشروع للانثى مع العلم بانتفاء رضائها».

ويمكن القول بان الاغتصاب «هو اتصال رجل بانثى لا تحل له شرعاً اتصالاً جنسياً تاماً دون توافق ارادي منها، مع علمه بعدم شرعية ذلك الفعل وعدم مساهمة المرأة ارادياً به»، من خلال هذا التعريف الاخير يتبين لنا ان السلوك المادي الذي تقوم به جريمة الحمل القسري يبدأ بالمواقعة غير المشروعة للانثى والذي يتمثل بايلاج عضو التذكير في المكان المعدل له من جسم الانثى بدون رضا صحيح منها بذلك، سواء كانت باكرراً أو ثيبياً، متزوجة أو مطلقة أو أرملة تتمتع بالسمعة والشرف أم لا.

كما يشترط لتوافر الركن المادي ان يكون هذا الاغتصاب جماعي في اطار سياسة اضهاد ممنهجة تركز على اسس اثنية أو دينية أو عرقية ضد مجموعة أو جماعة من السكان المدنيين الابرياء فان لم يكن الامر كذلك فلا يتوافر الركن المادي لجريمة الحمل القسري بل يمكن ان يذهب الوصف الى نموذج جرمي آخر كان تكون حالات الاغتصاب فردية وليس الهدف منها فئة أو طائفة أو عرق معين حتى وان نتج عنها حمل قسري).

أما الركن المعنوي في هذه الجريمة فيتطلب توافر القصد الجرمي الذي يتطلب عنصري العلم والارادة اي علم الجاني بانه يمارس صلة أو علاقة جنسية غير مشروعة بانثى وبدون رضا صحيح منها وبشكل ممنهج ضد طائفة أو فئة أو عرق اثني أو ديني واردة منصرفه إلى هذا السلوك والى النتيجة التي سوف يسفر عنها.

بعبارة اخرى يجب ان يتوافر لدى الجاني في هذه الجريمة علمٌ لماهية سلوكه والنتائج المترتبة عليه بما فيها علمه بالحق الذي يحميه القانون في هذه الجريمة واردة متجهة إلى الاعتداء عليه بعد الاحاطة علماً به.

ويذهب البعض ان القصد الجرمي العام بالمعنى السابق غير كافي لتوافر الركن المعنوي في هذه الجريمة بل يجب ان يتوافر الى جانب القصد الجرمي العام قصداً خاصاً وهي غاية أو هدف يسعى الجاني للوصول اليه من وراء جرمته ويتمثل هذا القصد الخاص في جريمة الحمل القسري بالأمومة القسرية بعد التلقيح الجبري وبشكل غير مشروع بهدف التأثير على التكوين الديني أو العرقي أو الاثني للضحايا المستهدفين لأغراض عقائدية).

والذي نراه ان القصد الخاص في هذه الجريمة مطلوب خصوصاً وان المادة (1/7/ز) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبند (و) من الفقرة الثانية من المادة السابعة منه ذكرت «وهي بقصد بيان ما المقصود بمفهوم الحمل القسري.... بقصد التأثير على التكوين العرقي لأي مجموعة من السكان...».

واخيراً يشترط البعض وبحق لاكتمال ركني جريمة الحمل القسري المادي والمعنوي شرطاً مفترضاً يتمثل بعدم رضا المجنى عليها الصحيح بهذه الواقعة الجنسية اي ان هذه العملية قد تمت بالاكراه وهذا أمر مفروغ منه إذ لو تحقق الرضا لانتفى الاغتصاب ولا يتطلب القانون استمرارية الاكراه طيلة مدة الاتصال الجنسي بل يكفي ان يكون الجاني قد استعمله ابتداءً بطريقة كافية للتغلب على ارادة المجنى عليها فاذا قاومت الانثى افعال العنف ثم فقدت قواها وانهارت مقاومتها واستسلمت عجزاً عن المقاومة أو يتسأ من جدواها فلم يجد الجاني حاجة إلى الاستمرار في افعال العنف فان الاكراه يكون متوافراً.

كما لا يتطلب القانون ان يكون الاكراه قد ترك اثرأ على جسد المجنى عليها لان العبرة ليس بالاكراه ذاته بل بتأثيرها على الارادة، فالاكراه يعد متوافراً متى ما جعل ارادة المجنى عليها معيبة لا يعتد بها قانوناً).



ومن الجدير بالذكر ان جريمة الحمل القسري تخضع للقواعد العامة في المساهمة الجنائية إذ يمكن تعدد الفاعلين مع وجود شريك أو أكثر إلى جانب الفاعل، وعلى الرغم من صعوبة تصور تعدد الفاعلين إلا ان ملاحظة كون الركن المادي يقوم في هذه الجريمة على عنصرين بارزين هما الاتصال الجنسي غير المشروع وعدم رضا المجنى عليها وبشكل ممنهج ضد فئة معينة من الناس، فان كل من يصدر عنه هذين الفعلين يعد فاعلاً مع غيره تطبيقاً للقواعد العامة، فمن أمسك بجسم امرأة ليشل حركتها ويغتصبها زميله كان فاعلاً لجريمة الحمل القسري إذا نتج عن هذا الفعل حمل للمجنى عليها، ومن باب اولي يعد فاعلاً من ضرب امرأة أو هدها بالسلح لكي ترضخ ويغتصبها غيره وتتحقق المساهمة في هذه الحالة في الحمل القسري بالاغتصاب الجماعي لعدد من الايزيديات بعد توزيعهن على مقاتلي داعش الارهابي.

ومن صور الاشتراك بالمساعدة في هذه الجريمة اعارة أو تأجير المكان الذي ترتكب فيه هذه الجريمة أو تجهيز المادة المخدرة أو تسليم السلاح الذي يستعين به الجاني في ارتكاب الجريمة.

## الفرع الثالث

### عقوبة جريمة الحمل القسري

تختلف المبررات الفلسفية للعقوبة بين العدالة والدفاع الاجتماعي وبين الردع والاصلاح، ولهذا الاختلاف أثره في تبني القوانين الجنائية للوطنية والانظمة الاساسية للمحاكم الجنائية الدولية لانواع العقوبات، وقد خلت القوانين الوطنية من عقوبة لجريمة الحمل القسري بسبب ان هذه الجريمة لم تدرج اصلاً ضمن القوانين العقابية الوطنية بالشكل الذي عرفناه آنفاً وإمّا جاءت تلك القوانين ومنها القانون العراقي بعقوبة الاغتصاب الذي يختلف عن جريمة الحمل القسري كما بينا سابقاً.

أما فيما يتعلق بالأنظمة الاساسية للمحاكم الجنائية الدولية فقد اقتضت الاحكام التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة على عقوبة السجن الذي ترجع المحكمة في تحديد مدته الى الممارسة العامة المتعلقة باحكام السجن التي كانت سارية في محاكم جمهورية يوغسلافيا السابقة بالاضافة الى عقوبة اعادة الممتلكات والاموال التي جرى الاستيلاء عليها بواسطة سلوك جنائي الى مالكيها، علماً ان النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة قد خلا من تجريم جريمة الحمل القسري والعقوبة المشار اليها كانت توقع على مرتكبي جريمة الاغتصاب. وقد أخذت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالعقوبات نفسها مع مراعاة القانون الرواندي في تحديد مدة السجن عند الحكم بهذه العقوبات وكذلك احلال فقد خلا النظام الاساسي لهذه المحكمة من تجريم الحمل القسري وكانت العقوبات مقتصرة على الجرائم التي اشار اليها ومنها الاغتصاب دون جريمة الحمل القسري().

أما في ظل النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة الذي جرم جريمة الحمل القسري بوصفها احدي صور الجرائم ضد الانسانية فقد حدد هذا النظام العقوبات التي يمكن ان تصدر عن المحكمة على الجرائم الواردة فيه وهي السجن لعدد محدود من السنوات اقصاها (٣٠) سنة وكذلك السجن المؤبد حينما تكون العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة للشخص المدان بالاضافة إلى عقوبة فرض الغرامة بموجب المعايير الواردة بالقواعد الاجرائية وقواعد اثبات، كما تحكم بالمصادرة للعائدات والممتلكات والاصول المتأتية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الجريمة دون المساس بالطرف الثالث حسن النية().

ومما تقدم يتبين ان الانظمة الاساسية للمحاكم الجنائية الدولية قد استبعدت عقوبة الاعدام واقتضت على العقوبات



السالبة للحرية والعقوبات المالية كما يلاحظ ان نظام روما الاساسي يقدم الضمانات الكافية للدول بان العقوبات المنصوص عليها فيه لن تؤثر على العقوبات الخاصة بها عند حكمها على افراد مدانين وذلك عند مباشرتها الاختصاص الوطني والذي قد يتضمن أو لا يتضمن عقوبة الاعدام، تلك العقوبة التي يختلف تطبيقها بحسب الزمان والمكان، إذ ان بعض الدول عمدت الى الغائها كالسويد وسويسرا والمانيا وغيرها، بينما ابقت بعض الدول عليها، مثال ذلك اغلب الدول العربية ومنها العراق، إذ عرفت المادة (٨٦) من قانون العقوبات العراقي الاعدام بالقول «عقوبة الاعدام هي شنق المحكوم عليه حتى الموت»، وقد فرض قانون العقوبات العراقي هذه العقوبة على العديد من الجرائم الخطيرة كما فرضها في قانون مكافحة الارهاب وغيرها من القوانين التي تعتبر من القوانين المكملة لقانون العقوبات. غير ان الاشكال الحقيقي هو ان هذه الجريمة اي جريمة الحمل القسري غير منصوص عليها في قانون العقوبات بالشكل الذي أشار اليه نظام روما الاساسي من كونها جريمة ضد الانسانية وبالتالي فان الاختصاص لا يمكن ان ينهض للقانون العراقي لمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة إعمالاً لمبدأ الشرعية الجزائية ومن ثم يفترض ان محاكمة هؤلاء المجرمين الذين يرتكبون جريمة الحمل القسري كما حصل للنساء الايزيديات يفترض ان يكون امام المحكمة الجنائية الدولية لما لقيته هؤلاء النسوة من السبي والاعتصاب والحمل القسري واقتياد رجالهن إلى مصير مجهول، فضلاً عن قتل الآلاف منهم وما يلاقين من مصير مجهول بعد تحررهن من الاختطاف والعيش في مخيمات لا تتوافر فيها ابسط مقومات العيش الكريم.

## المطلب الثالث

### مشاكل جريمة الحمل القسري والحلول

اسفرت جريمة الحمل القسري ضد النساء الايزيديات من قبل افراد وتنظيم داعش الارهابي مشاكل معقدة تعصى احياناً على الحل وخصوصاً تلك المشاكل القانونية التي لم تستطع القواعد القانونية النافذة على احتوائها وخاصة ما يتعلق بوصف هذه الجريمة وكونها من الجرائم ضد الانسانية وجرائم ابادة جماعية وكذلك ما اسفر هذا الحمل القسري عن مئات الاطفال الذين ولدوا من صلب هؤلاء المجرمين الدواعش وكيف يمكن معالجة اوضاعهم القانونية على اعتبار انهم ثمرة علاقة غير شرعية وغير قانونية في آن واحد، هذا من جهة ومن جهة اخرى المشاكل الاجتماعية التي عصفت بالملكون الايزيدي وخصوصاً النساء منه، فالملكون امسى يعيش في مخيمات النزوح منذ سنوات والى الآن ثم كيف يتقبل هذا المجتمع المغلق اولاد من اصلاب الدواعش المجرمين ثم كيف له أن يتقبل النساء الذين نجوا من التنظيم المجرم واعادة اندماجهم مرة اخرى وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى حلول واخيراً المشكلة الجيوسياسية التي نجمت عن هذا الاستهداف الممنهج لهذه الطائفة وما حدث اعقابها من تغيير جيوسياسي للمنطقة التي كانوا يشغلونها طوال حياتهم والتنازع الاقليمي الدولي على هذه المناطق وخصوصاً منطقة شنكال التي اصبحت هدفاً ستراتيجياً اقليمياً ودولياً هذه المشاكل سوف تكون محل بحثنا في هذا المطلب الذي قسمناه الى ثلاثة فروع تناولنا في الفرع الاول المشاكل القانونية اما الفرع الثاني فسوف نتناول فيه المشاكل الاجتماعية اما الفرع الثالث والاخير فسوف نخصصه لبيان المشاكل الجيوسياسية وكما يأتي:



## الفرع الاول المشاكل القانونية

من النتائج الكارثية التي اسفرت عن احتلال عصابات داش الارهابية لمناطق شاسعة من العراق ومنها منطقة شنكال والجرائم ضد الانسانية التي لحقت بالمكون الايزيدي وخصوصاً فئة النساء منه وما عانين من جريمة الحمل القسري ظهور جيل جديد من الاطفال مجهولي النسب من جهة الأب، وما تثيره هذه الظاهرة من مشاكل قانونية ينبغي الوقوف عليها وإلا سوف تتفاقم نتائجها في المستقبل، ولعل اهم تلك المشاكل هي(:

اولاً: ان هؤلاء الاطفال هم ثمرة عقود زواج غير قانونية، كون هذه العقود نظمت بغياب الدولة ودوائرها الحكومية المختصة لتنظيم مثل هكذا عقود وتوثيقها وتصديقها، فلا يمكن الاعتراف بهذه العقود المنظمة من قبل هذا التنظيم الارهابي، هذا الامر إذا كان هناك عقد زواج اصلاً فما بالك إذا كان هذا الطفل ثمرة اغتصاب كما حصل مع اخواتنا الايزيديات وتحت مسمى (سبايا) أباح هذا التنظيم لنفسه ولافراده تملك هذه النساء بل وبيعهن لمن يدفع اكثر، ومن ثم من باب اولي لا يمكن الاعتراف بهذا العمل او القبول به ومن ثم القبول بالنتائج المترتبة عليه.

ثانياً: مجهولية نسب الاطفال خصوصاً وان اعضاء التنظيم ليس لديهم اسماء معروفة بل كانوا يكونون انفسهم بأي فلان وفلان وبالتالي فلا يعرف آبائهم ولا يمكن الوصول اليهم خصوصاً ان الكثير منهم قد قتل أو هرب.

ثالثاً: كيفية منح هؤلاء الاطفال الاوراق الرسمية كالجنسية والبطاقة الموحدة والجواز لان الإنسان منذ ولادته وحتى مماته يفترض انه يتمتع بالشخصية القانونية والتي تبدأ منذ ولادته وحتى مماته في غياب الاوراق الثبوتية يعني حرمان هؤلاء الاطفال من التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والصحية والانجاب والزواج والتوظيف وصولاً إلى حقوقه المدنية والسياسية والمشاركة في الانتخابات وغيرها من الحقوق.

رابعاً: اختلاط الانساب خصوصاً وان الاعتداء على النساء الايزيديات قد حصل في بعض صورته بشكل جماعي دون مراعاة الوضع الصحي الطبيعي للمرأة الايزيدية.

وبخصوص الحلول المقترحة لابد اولاً من تجريم فعل الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وعلى وفق ما جاء به النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية وخصوصاً في ظل خلو التشريع الجنائي العراقي من صور التجريم لهذه الجرائم وان ما فعله المشرع من اصدار تشريعات هي لمعالجة اثار هذه الجرائم ومنها قانون تعويض متضرري العمليات الحربية والاطباء العسكرية والجرائم الارهابية لسنة (٢٠٠٩) وكذلك قانون الناجيات الايزيديات رقم (٨) لسنة (٢٠٢١) والتعليمات الصادرة لتسهيل تنفيذه رقم (٤) لسنة ٢٠٢١، وكذلك ما صدر في اقليم كردستان من قوانين خاصة لمعالجة اثار هذه الجرائم منه على سبيل المثال قانون حقوق وامتيازات ذوي الشهداء والمؤنفلين رقم (٩) لسنة (٢٠٠٧) وقانون حقوق وامتيازات وحيد الابادة الجماعية رقم (٩) لسنة (٢٠١٥) فهذه القوانين وغيرها عالجت آثار صور جريمة الابادة الجماعية وبعض صور الجرائم ضد الانسانية دون ان يكون هناك نص صريح وواضح يتضمنها في قانون العقوبات لذلك لابد من انضمام العراق لاتفاقية روما الخاصة بانشاء المحكمة الجنائية الدولية ومن ثم اصدار تشريع بانفاذ هذه الاتفاقية حتى تكون صور جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية ضمن قانون العقوبات العراقي واذا لم يكن بالامكان ذلك فيجب تضمينها قانون العقوبات الاتحادي وخصوصاً وان المشرع الجنائي العراقي بصدد اعداد مشروع قانون العقوبات الجديد، وذات الكلام ينطبق على المشرع الجنائي في اقليم كردستان إذ يجب عليه تعديل قانون العقوبات وتضمينه صور السلوك المكون للجرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية، فليس من المعقول اصدار قوانين خاصة لمعالجة آثار جرائم غير منصوص عليها في قانون العقوبات وان محاولة تطبيق



قانون العقوبات عليها سوف تبوء بالفشل لان اسقاط هذه الجرائم على الافعال الموجودة في قانون العقوبات من شأنه تحميل النص الجنائي ما لا يحتمل وفيه خرق فاضح لمبدأ اساسي يقوم عليه التشريع الجنائي وهو مبدأ الشرعية الجزائية، وبعد هذه الخطوة يتم البحث عن قوانين تعالج آثار هذه الجرائم ومنها جريمة الحمل القسري وما يترتب عليها من آثار نفسية وصحية للضحايا وكذلك ثمرة هذا الحمل وما خلفه من اشكالات خصوصاً الاطفال المقصودين هنا، فلا ينفع الحديث عن تطبيق عدة قوانين كالجنسية وغيرها في ظل مشكلة كبيرة قد تتفاقم في المستقبل.

## الفرع الثاني المشاكل الاجتماعية

ان جريمة الحمل القسري لا تخلف فقط مشاكل قانونية بل مشاكل اجتماعية ايضاً ولعل تجربة النساء الايزيديات خير مثال على هذا الأمر إذ يعيش عدد كبير منهن صراعاً مؤلماً نتيجة تخليهن عن اطفالهم المولودين نتيجة الحمل القسري من عناصر ارهابية المفروضين بتاتاً في المجتمع الايزيدي المغلق وهذه المشكلة الاجتماعية العميقة والمعقدة ظهرت بعد استعادة القوات العراقية السيطرة على المناطق المغتصبة من قبل عصابات داعش الارهابية خصوصاً تلك المناطق ذات الاغلبية الايزيدية أو المغلقة حصراً لشعب تلك المنطقة وقد عادت نساء كثيرات كنّ سبايا لدى هذا التنظيم الارهابي إلى عائلاتهم لكنهن غارقات في اليأس والألم نتيجة ما تعرضوا له، ويرفض المجتمع الايزيدي كل امرأة تتزوج من غير ايزيدي حتى وان كانت مرغمة على ذلك وهذا ما ينطبق على الفتيات اللواتي خطفهن التنظيم الارهابي وجعلهن ضحايا للحمل القسري والتعذيب والبيع في سوق النخاسة، وقد اصدر الزعيم الروحي للطائفة الايزيدية مرسوماً تاريخياً دعا المجتمع الايزيدي لاستقبال الناجيات من الاعتداءات الجنسية على أيدي عناصر التنظيم الارهابي، لكن الأمر لا ينطبق على اطفالهم ثمرة الحمل القسري، وفي فترة لاحقة اصدر المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى بياناً غير واضح يرحب باطفال الناجيات مما أثار الأمل في حدوث اصلاح لقبول المولودين من أم ايزيدية وأب ينتمي للتنظيم الارهابي لكنه أدى إلى ردود فعل عنيفة بين المحافظين الايزيديين مما دفع المجلس إلى التوضيح بان شيئاً لم يتغير وان الاطفال المولودين من أبوين ايزيديين هم فقط المقبولين ضمن الطائفة، لان من شان قبول هؤلاء الاطفال فتح ابواب التغيير امام مجتمع ما زال مصاباً بالصدمة، كما ان قبول هذا الأمر سيحدث تشتت كامل في الديانة الايزيدية، ثم ان النقاش حول الاطفال ومدى قبولهم في المجتمع الايزيدي لا يتعلق باصلاح عقائدي فقط بل ان الدستور العراقي يمنع هذا الشيء ايضاً، حيث ان الطفل المولود من والد مفقود أو غير موجود يسجل الطفل كمسلم الديانة حيث ان الانتماء الديني للشخص يورث عن الأب(،) ومن جانب آخر إن المجتمع الايزيدي يتقبل عناصره وخصوصاً النساء الذين عانوا الأمرين لكنه لا يمكن ان يتقبل اطفالهن من التنظيم الارهابي الذين خطفوا واغتصبوا بناته وهم بالالاف، الامر الذي أدى إلى ترك معظم الامهات الايزيديات اطفالهم قبل ان يحضرن إلى اهلن، حيث لا يمكن قبول هؤلاء الاطفال داخل هذا المجتمع المغلق والذي كثير منه لا زال يعيش في مخيمات النزوح وتحت وطأة ظروف معيشية وصحية واجتماعية سيئة للغاية وسط اهمال من الحكومة المركزية، بل وحتى المجتمع الدولي، ومن المرجح ان تكون تبعات هذه المشاكل الاجتماعية طويلة الأمد ولا شك ان المجتمع الايزيدي وخصوصاً النساء منه تعرضوا لما يرقى إلى الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية خصوصاً أنها ليست المرة الاولى في تاريخهم الذي يتعرضون فيها إلى هذه لمجازر ولا يزال مصير مئات النساء والاطفال والرجال المفقودين مجهولاً رغم انهيار الخلافة المزعومة التي اقامها التنظيم الارهابي في مناطق سيطرته في سوريا والعراق، ولجأ نحو مئة الف شخص من الايزيديين



إلى دول اجنبية، فيما لا يزال مئات الالاف مشردين كنازحين في المخيمات داخل العراق، ويشعر سكان هذه الطائفة باحباط جراء ما يعتبرونه ضغوطاً عالمية عليهم ورغم اصدار الحكومة الاتحادية قانون الناجيات الايزيديات لسنة (٢٠٢١) الذي حاول من خلاله اعادة اندماج هؤلاء الناجيات في المجتمع الايزيدي والعراقي من خلال برامج تأهيلية وامتيازات مالية وتعليمية وصحية، ورغم صدور التعليمات الخاصة بتنفيذ هذا القانون إلا اننا لا زلنا نراه حبراً على ورق ولم يتم تفعيل نصوصه بشكل يضمن الحد الأدنى من حقوق نساء هذه الطائفة المسلمة بل حتى رجالها().

## الفرع الثالث المشاكل الجيوسياسية

بعد دحر عصابات داعش الارهابية دخلت القوات العراقية الاتحادية شنكال كرد فعل على الاستفتاء حول تقرير المصير الذي نظمه اقليم كردستان ودخلت معها قوات غير نظامية بالاضافة إلى عناصر حزب العمال الكوردستاني الذي اتلف معها واصبحت سنجار (شنكال) خارج سيطرة الحكومة الاتحادية وكذلك خارج سيطرة اقليم كردستان ولم يتحقق حلم الايزيديين بالعودة إلى ديارهم فبقوا اسرى مخيمات النزوح ولم يتغير حالهم رغم التعاطف العالمي الظاهري مع مأساتهم، فاصبحت هذه المنطقة المهمة جيوسياسياً محل نزاع اقليمي لما لها من موقع مميز بحيث انه بعد انقضاء المعركة التركية بـ (عفرين) السورية اصبحت شنكال هذه المدينة الاستراتيجية القريبة من الحدود السورية هي الوجهة التالية لأنقرة في حربها ضد الاكراد، فهي منطقة واقعة تحت قبضة العدو اللدود لأنقرة حزب العمال الكوردستاني وهي تبعد مسافة (١٠٠) كم عن الحدود التركية و (٨٠) كم عن معسكر بعشيقة الذي توجد فيه قوات تركية شمال الموصل مما يجعلها تشكل خطراً على الأمن القومي التركي ويبدو ان الموقف الامريكي والعراقي الاتحادي بل وحتى الدولي مشجع لتركيا نحو اتخاذ موقف يضمن لها دحر الاكراد في المنطقة ويضمن لهذه الاطراف تحجيم النفوذ الايراني التي بسطت نفوذها فيها من خلال الميليشيات الموالية لها والمتحالفة مع حزب العمال الكوردستاني لتحقيق اهدافها البعيدة المدى وتصر تركيا على عدم السماح باقامة جبال قنديل ثانية كما تسميها في جبل شنكال الاستراتيجي القريب من تلعفر العراقية والقريبة منها، ولا شك ان شنكال باتت لها الاولوية في قائمة الاهداف التركية القادمة، وقد دفعت جدية الموقف التركي قيادة الحزب العمالي الكوردستاني إلى الاعلان() عن سحب قواتها من شنكال بعد ان أدت مهمتها على حسب قول هذه القيادة، غير ان الجانب التركي لم يطمئن كثيراً إلى هذا الانسحاب، حيث اعتبرته مجرد مناورة أو خدعة وان الحزب سيبقى في المنطقة لأغراض ستراتيجية بعيدة المدى.

وقد أكدت الحكومة الامريكية مراراً ان وجود حزب العمال الكوردستاني والمصنف تنظيمياً ارهابياً في قضاء شنكال يشكل تهديداً لتركيا، وهو ما يفسر ان ضرب المناطق الكردية من قبل تركيا لن يكون له صدى لدى الحكومة الامريكية بسبب ان هذه القوات المتحالفة مع الميليشيات الايرانية التي تحكم سيطرتها على شنكال دون اي مراعاة للحكومة العراقية الاتحادية، حيث ان هذه الميليشيات مرتبطة بالحرس الثوري الايراني والذي تريد أمريكا قطع ذيوله في المنطقة ومنها شنكال، كما ان الروس وقعوا اتفاقاً مع تركيا بمقايضة الاكراد مقابل الغوطة السورية وهذا ما يعني ان الحكومة الامريكية لن تغضب للأكراد، لكون حزب العمال تستخدمه روسيا وايران والنظام السوري في مواجهة تركيا الصديق القديم لواشنطن، كما ان الحكومة الامريكية والاتحاد الاوربي يرون ان حزب العمال الكوردستاني اصبح عبئاً على الكرد وهو خاضع لمليشيا الحشد الشعبي ويأتمر بأوامر الحرس الثوري.

وفيما يتعلق بموقف الحكومة العراقية الاتحادية فمن الواضح انها فقدت السيطرة على شنكال وانها لن تكون



منزعجة من ضرب حزب العمال الكوردستاني في ظل الازمة الامريكية- الايرانية، لذلك يبدو ان الكرد بما فيهم الايزيديون هم الخاسر الوحيد وان هذا الردع التركي هدفه نهاية لحلم الدولة واقليم كوردي شمال سوريا بعد ان كانت الفرصة متاحة.

ومن الجدير بالذكر انه يوجد تنافس له اسبابه المختلفة بين كل من تركيا ايران وحزب العمال الكوردستاني حول مدينة شنكال الاستراتيجية، بينما تشكل المنطقة رؤية عسكرية لهذا الحزب وتشكل رؤية جيوسياسية مهمة للسياسيين الاكراد بوصفها مركز ستراتيجي يمكنهم من الوصول إلى الاراضي التركية والاتصال مع اكرادها وكذلك مع اكراد سوريا. وتهتم ايران بشنكال من اجل بناء قوة موالية لها سعياً لتحقيق حلم النشر العقائدي كما تتمكن تلك المنطقة من الوصول إلى البحر المتوسط، ولا شك ان معركة شنكال ناجمة عن اتفاق تركي- امريكي وبقية اللاعبين الدوليين لتحجيم ايران في المنطقة، فهذه التفاهات اطلقت يد تركيا في شمال سوريا وفيما بعد في شنكال لقطع اذرع ايران في المنطقة، بالاضافة كما قلنا إلى قطع علاقة الشراكة الاستراتيجية مع روسيا.

ومن الممكن جداً تنفيذاً لهذه التفاهات فتح صفحة الجنوب السوري لأخراج المليشيات الايرانية منها بعدة سيناريوهات، وبناءً عليه سيتم التغاضي الكلي عن التوسع التركي في شمال العراق بغية تأمين انقرة لحدودها وازعاف ايران خصوصاً في حال ارتفعت وتيرة التآزم الامريكي الغربي ضد ايران وتمكن الغرب من فصل العلاقة العضوية مع روسيا، فمن الوارد ان نكون بصدد اخراج دولي لايران من المعادلة وستكون هي الخاسر الاكبر ثم روسيا وسيكون اللاعب التركي هو الرابع بالوقت الحالي والمستقبل القريب بعد خسارته المتراكمة().

## الخاتمة

بعد الانتهاء بفضل الله من البحث في موضوع جريمة الحمل القسري للايزيديات توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

ان جريمة الحمل القسري بوصفه فعلاً غير مشروع لم يرد في قانون العقوبات العراقي ولا حتى في تلك القوانين العقابية التي تعد مكملاً لقانون العقوبات.

ان جريمة الحمل القسري تحدث عادة في ظل السياسات المستهدفة للتغيير العرقي أو العقائدي أو الاثني وهي جريمة منظمة تستهدف فئة معينة من السكان للوصول إلى هذا التغيير، كما حدث مع الطائفة الايزيدية من قبل عصابات داعش الارهابية.

ان جريمة الحمل القسري في الواقع اوسع نطاقاً من الابادة الجماعية، فالجاني في هذه الجريمة لا يحتاج إلى نية تدمير المجموعة المستهدفة كلياً أو جزئياً وانما هدفه من هذه الجريمة التي تمت بشكل ممنهج ومنظم من قبل مجموعات هو محاولة تأثير على المكون المستهدف دينياً أو عرقياً أو اثنيياً أو قومياً أو عقائدياً كما حصل مع النساء الايزيديات. ان جريمة الحمل القسري للايزيديات من قبل افراد تنظيم داعش الارهابي يعود لسببين، الاول: حمل هؤلاء النساء لأجنة من اصلاب المسلمين كوسيلة للقضاء على هذه الطائفة، والثاني: جعل الفتاة الايزيدية في وضع نفسي واجتماعي وجعلها بين عدة خيارات احدها اصعب من الاخر وهي اما ترك طائفتها ومجتمعها والاحتفاظ بالاولاد واما التخلي عن الاولاد مقابل المجتمع.

ان جريمة الحمل القسري بحق الايزيديات ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية وذلك





حسب ما جاء في اتفاقية روما التي اسست لانشاء المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الرغم من ذلك خلت المنظومة القانونية الجنائية العراقية من هذا التوصيف الجرمي.

ان هذه الجريمة تقوم على ركنين، ركن مادي وركن معنوي يسبقهما ركن مفترض وهو قيام هذه الجريمة من قبل مجموعة منظمة بغض النظر عن انتمائها سواء كانت خارج الاطار القانوني للدولة أو داخله تستهد فئة أو طائفة أو قومية أو اثنية من السكان بهدف احداث تغيير جوهري واساسي في عقائد هذه الفئة أو اثنتها أو عرقيتها أو قوميتها. لقد نتج عن جريمة الحمل القسري للايزيديات مشاكل قانونية و اجتماعية وجيوسياسية عجزت القوانين السارية على احتوائها مما جعل المشرع في موضع يتحتم عليه اصدار تشريعات واتخذ مواقف سياسية للحد من هذه المشاكل التي قد تتفاقم مستقبلاً ولا يمكن حلها.

ثانياً: المقترحات:

وجدنا ان التشريع الجنائي العراقي بل المنظومة الجنائية برمتها غير قادرة على توفير الحماية الجنائية للايزيديات وخصوصاً ان صور الجرائم الواقعة عليهم ومنها جريمة الحمل القسري غير منصوص عليها مما يتحتم الأمر احد خيارين:

انضمام العراق للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة على اعتبار ان الاوصاف الجرمية ومنها جريمة الحمل القسري الواقعة على النساء الايزيديات منصوصاً عليها في هذا النظام وضمن توصيف الجرائم ضد الانسانية وبصور منها جرائم ابادة جماعية لعدم افلات الجناة من العقاب استناداً لمبدأ التكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي. تعديل قانون العقوبات العراقي وادراج صور السلوك الاجرامي المكون للجرائم ضد الانسانية وكذلك صور السلوك لجرائم ابادة الجماعة، وبذلك نضمن تطبيق هذه النصوص على الجناة الارهابيين المجرمين الذين اعتدوا بشتى صور الاعتداء الغير مشروع على النساء الايزيديات وخصوصاً وان المشرع العراقي بصدد عرض مسودة مشروع قانون العقوبات العراقي الجديد وذات الامر ينطبق على المشرع الجنائي في اقليم كوردستان.

ان قانون الناجيات الايزيديات الذي صدر مؤخراً والتعليقات التي صدرت بناءً عليه لتسهيل العمل به لم نجده مفعلاً على ارض الواقع فالمطلوب جعل نصوص هذا القانون مجسدة من اجل انصاف هذه الفئة على الرغم من ان هذا القانون يعالج المشاكل القانونية والاجتماعية والجيوسياسية التي اشرنا اليها في متن البحث.

## الهوامش

- ( ) د. سوسن تمرخان بكة، الجرائم ضد الانسانية في احكام النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٨٤.
- ( ) ينظر قانون المحكمة الجنائية المركزية للعراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤.
- ( ) د. سوسن تمرخان، المصدر السابق، ص ٣٨٤.
- ( ) د. محمد مؤنس محب الدين، الجرائم الانسانية في نظام المحكمة الجنائية، ط١، دار الحامد، عمان، ٢٠١٤، ص ١٣٦.
- ( ) د. ايهاب عبد المطلب، جرائم العرض معلقاً عليها باحدث احكام محكمة النقض، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، ب.م، ص ١٣.
- ( ) د. عبد الحكم فودة، الجرائم الجنسية في ضوء الفقه وقضاء النقض، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٧،





ياسای سزادان، ياسای سزادان و ياسای کۆمه‌لایه‌تی و ئەوان ئەم وه‌سفه گشتی و گشتگیرتره له... تاوانی جینۆساید، چونکه ئەو زیانه جه‌سته‌یی و ده‌روونییە که ده‌یگه‌یه‌نن له چه‌ندایه‌تی و کوالیتیدا جیاوازه له‌وه‌ی که ته‌نیا ده‌بێته هۆی توندوتیژی سیکسی، ژنانی ئیزدی له کۆمه‌لگه‌ی عێراقی ئیمه‌دا به شپۆه‌یه‌کی تر ئەشکه‌نجه ده‌درین، و تاوانه‌کان به‌هۆی تاوانه‌کانییه‌وه له تاوانه‌کانه‌وه ده‌ستی پیکردوو، و ئەوه‌ش به‌هۆی تاوان و تاوانه‌کانییه‌وه‌یه، و له رێگه‌ی هه‌موارکردنه‌وه‌ی یاسا و ياسای سزادانه‌وه. دادگای تاوانی نیوده‌وله‌تی ته‌نانه‌ت سزاش له‌ناو نابات وشه‌ی کردنه‌وه‌ی:

دووگیانی - ئیزیدییه‌کان - تاوانه‌کانی دژی مرۆڤایه‌تی - تاوانه‌کانی عیباده‌ت.

## The crime of forced pregnancy for Yazidi women

Problems and solutions

Mahdi Michael Bouti

Master's degree in political geography

Ministry of Interior - Kurdistan Region

Assistant Professor

Dr. Muhammed Hussain Muhammed

College of Law –

University of Mosul

## Summary

Forced pregnancy is one of the most prominent and most dangerous crimes in armed conflicts, through which the perpetrators target the ideological change of a group of society in a systematic and organized manner. combating war crimes and deed, criminal law, crime law and Iraq, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code, penal code and social law and they are This description is more general and comprehensive than the crimes of genocide, because the physical and psychological harm that they inflict differs in quantity and quality from that which causes sexual violence alone. The Yazidi women in our Iraqi society are tortured in another form, and the crimes began in crimes because of his crimes, and that is because of his crimes and crimes, and By amending legislation and crime-based. The International Criminal Court so that the perpetrators do not go unpunished

**Opening words: Pregnancy - Yazidis - crimes against humanity - crimes of genocide.**